

## القطاع الصناعي

### 1- تقييم الاستراتيجيات والخطط السابقة

#### أ. الاستراتيجيات السابقة

##### • استراتيجية النفط والغاز

تعتبر السياسة النفطية في العراق العصب الذي يحرك مجمل القطاعات الاخرى في الاقتصاد الوطني فتؤثر في اتجاهات تطورها وتاثر برود فعلها على نحو شديد الحساسية والخطورة، وقد شهد عقد السبعينات تطورا كبيرا في مجال الاستكشاف والحفر والانتاج فقد تم استكشاف اكثر من 40 حقلا نفطيا وارتفعت معدلات الانتاج الى (3.5) مليون برميل يوميا عام 1979 بعد ان كانت (1.5) مليون برميل يوميا عام 1970 وحفرت مئات الابار النفطية ومدت الاف الكيلومترات من انابيب التصدير الى المرافئ الوطنية ومرافئ الدول المجاورة اضافة لاستثمار الغاز وبشكل واسع واتشاء عدد من المصافي .

اما في فترة الثمانينات فقد دمر جزء كبير من المنشآت النفطية حيث انخفضت معدلات الانتاج الى اقل من النصف وتباطأت عمليات الاستكشاف والحفر وعمليات تطوير صناعة الغاز الا انه تم انشاء ثلاث مصافي بطاقة تكريرية اجمالية (300) الف برميل /يوم خلال منتصف الثمانينات.

وفي التسعينات انهار نشاط النفط والغاز بشكل تدريجي بسبب الحروب المتتالية ودمرت البنية التحتية وحرمت نشاط النفط والغاز اثناء فترة الحصار الاقتصادي وفرض العقوبات من الحصول على اخر المستجدات في مجال تكنولوجيا النفط وعلى قطع الغيار، مما ادى الى ايقاف عدد من المشاريع التي انيطت بعهدة الشركات الاجنبية وكذلك تضرر الطاقة الخزنية للنفط الخام والمكامن النفطية وتضرر عدد من المصافي وشبكات الانابيب.

ونتيجة للسياسات المتبعة خلال الفترة السابقة اصبح الاحتياطي النفطي المثبت في العراق حوالي (12%) من الاحتياطي النفطي العالمي فقد تطور الاحتياطي النفطي المثبت من (34) مليار برميل عام 1960 الى (112) مليار برميل في عام 1990 نتيجة للنشاط الاستكشافي وعمليات تطوير الحقول ، وفي عام 2001 وصل الاحتياطي الى (115) مليار برميل نتيجة للدراسات و إعادة تقييم المعلومات الجيولوجية والمكمنية بالوسائل المحدثه وبذلك فقد احتل العراق المركز الثالث او الرابع بالاحتياط النفطي . اما الاحتياطيات المحتملة فتبلغ (214) مليار برميل كثير منها مرشح للانتقال الى صنف الاحتياطيات المثبتة.

وبعد عام 2003 اصبحت السياسة النفطية تركز على تحقيق زيادة في الاحتياطيات النفطية والغازية والتوسع بطاقات انتاج وتصدير النفط الخام والغاز وتلبية الاحتياج المتنامي من

المنتجات النفطية والغاز داخل القطر وتحسين نوعيته وكذلك دعوة الشركات الاجنبية للمشاركة في تطوير حقول النفط والغاز بموجب عقود مشاركة الانتاج.

وبالرغم من السياسة المتبعة للفترة 2004-2008 الا ان هذا النشاط عجز عن العودة الى انتاج ما كان عليه قبل عام 1980 ، ولازال الاضرار تشمل انخفاض طاقة المصافي كافة ونوعية منتجاتها بضمنها مصافي الدهون وبعض الوحدات المساعدة مما اضطرنا الى استيراد المنتجات النفطية والغاز السائل منذ عام 2004 ولغاية تاريخنا هذا متناقصا بشكل تدريجي عند اي تحسن يطرأ .

### • ستراتيجية الكهرباء

لغرض النهوض بالطاقة الكهربائية ليكون العراق من بين الدول العربية المتقدمة اعتمدت خلال عقدي السبعينات والثمانينات استراتيجيات تهدف الى بناء وتحديث المنظومات الكهربائية حيث تم انجاز عدد من المحطات الحرارية لزيادة الطاقة التوليدية كما تم المباشرة بانشاء عدد من المحطات الاستراتيجية في الثمانينات ، الا ان نشوب الحروب ادى الى توقف العمل في تلك المحطات

وقد تآثر نشاط الكهرباء كباقي الانشطة بشكل كبير جدا نتيجة حرب الخليج الاولى والحصار الاقتصادي والتي نجم عنها توقف جميع مشاريع محطات انتاج الطاقة الكهربائية. وبعد عام 2003 اصبحت المنظومة الكهربائية تعاني من نقص كبير في انتاج الطاقة الكهربائية بما يقارب (50%) من الحمل الكهربائي المطلوب والذي قدر بحدود (6500) ميكا واط في حين ان القدرة المنتجة الموثوقة كانت بحدود(3500) ميكا واط. اضافة الى اختناقات المنظومة ومشاكل في شبكات نقل الوقود وشبكات النقل والتوزيع الكهربائية، ولادامة عمل المنظومة تم تنفيذ برنامج القطع الكهربائي على مستوى القطر وما زال العمل بهذا البرنامج ساري الى الان.

وخلال فترة 2004-2008 تم اعتماد سياسة لتطوير وزيادة سعة المحطات القائمة وتحسين اداء وفعالية الانظمة الكهربائية بالمحافظة على استقرار الطاقة المجهزة وزيادة الموثوقية وكذلك توسيع وتطوير شبكات النقل والتوزيع في جميع انحاء العراق والمباشرة بتحقيق مشاريع الربط الكهربائي مع شبكات الدول المجاورة لما لذلك من مردودات اقتصادية وتوفير في كلف التشغيل ومواجهة حالات الطوارئ التي تحصل في المنظومة الكهربائية.

وفي اجراءات سريعة تم التعاقد مع عدة شركات عالمية لها باع طويل في مضمار صناعة الكهرباء لتجهيز العراق بالمحطات الغازية (سريعة النصب).

وقد تضمنت السياسة المتبعة خلال هذه الفترة تشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمار الا انه لم تظهر بوادر بذلك فيما عدا دخول القطاع الخاص في اقليم كردستان لبناء محطة كهربائية بطاقة (500) ميكا واط في اربيل .  
ان ما يميز نشاط الكهرباء طيلة الفترة السابقة هو بقاءه حكراً على القطاع العام وعدم دخول القطاع الخاص في اي مجال من مجالات نشاط الكهرباء.

### • ستراتيجية الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)

حضي نشاط الصناعة التحويلية باهتمام كبير خلال العقود الماضية وخصت له مبالغ ضمن الخطط والمناهج الاستثمارية في تلك السنوات مكنته من انشاء قاعدة صناعية واسعة شملت معظم فروع الصناعة التحويلية الا ان المميز خلال تلك المدة هو سيطرة القطاع الحكومي مثل ماكان سائدا لجميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وحصر القطاع الخاص في مساحة ضيقة جداً في مجال الصناعات الكبيرة الا ان المجال كان مفتوحاً له نسبياً في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ان دخول العراق في الحروب أثر على العديد من المصانع بشكل كبير وادى الى الحاق الدمار في الابنية والمعدات والمكائن اضافة الى تسرب الايدي العاملة واثربل على الصناعة العراقية . ان فرض العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي ادى الى عدم امكانية الحصول على المعدات اللازمة لتاهيل المصانع وتوريد الادوات الاحتياطية لها والاتصال المباشر بالشركات وقد اثر هذا على الصناعة الوطنية .

بعد احداث عام 2003 تعرضت اغلب المصانع لاعمال النهب والسلب اضافة الى تاثير البعض منها بالاعمال العسكرية وتم تجميد ارصدة الشركات العامة مما ادى الى توقفها تماما عن العمل والانتاج حيث تم البدء بمحاولات لايجاد التمويل اللازم من خلال فتح المجال امام القطاع الخاص والمستثمرين بتاجير معامل الشركات العامة المملوكة للدولة او تحويلها الى شركات مساهمة ولكن لم تتوفق الوزارة في ايجاد العروض المناسبة بسبب الظروف الامنية انذاك.

وقد أعدت وزارة الصناعة والمعادن عام 2004 خطة للتشغيل الفوري ، وتم استحصال منحة قدرها (50) مليون دولار (اي ما يعادل (75) مليار دينار) على شكل قرض دوار للشركات الاستراتيجية ( السمنت العراقية والجنوبية ، الفوسفات ، البتروكيمياويات ، الاسمدة الشمالية والجنوبية) ساهمت في البدء بتشغيل هذه الشركات. وفي عامي 2005-2006 قامت الوزارة باجراء مسح لشركاتها لتقدير الكلف التي قدرت انذاك بنحو مليار ونصف دولار (اي ما يعادل (2250) مليار دينار) . الا ان وزارة الصناعة والمعادن ومنذ عام 2006 حاولت الحصول على منافذ التمويل اللازم لتاهيل الشركات في حين أن المبالغ التي تم استحصالها ضمن الموازنة

الاستثمارية كانت ضعيفة (14 مليار دينار عام 2006 ، 42 مليار عام 2007) ولا تتناسب مع الحاجة الفعلية مما أدى الى عدم امكانية النهوض بواقع القطاع العام بشكل فعال خلال هذين العامين ، الا ان المبالغ التي تم رصدتها عام 2008 من الموازنة الاستثمارية 668 مليار دينار عراقي كان لها الاثر في ابرام الكثير من العقود التي تساعد على تاهيل الشركات وادخال بعض الخطوط الانتاجية اللازمة للنهوض بواقع الصناعة العراقية والتي سيظهر تاثيرها وجعل الشركات والمعامل الصناعية جاذبة للاستثمار اضافة الى متابعة تنفيذ العقود الموقعة عام 2008 لتوريد مستلزمات التاهيل للصعود بالطاقات الانتاجية وزيادة عدد العمالة الفعالة ويتم حاليا استكمال دورة التاهيل وتطوير المعامل من خلال تنفيذ الموازنة الاستثمارية لعام 2009 وبمبلغ 595 مليار دينار.

### • ستراتيجية البحث والتطوير

ركزت وزارة العلوم والتكنولوجيا في سياستها للبحث والتطوير بعد عام 2003 على تشجيع البحث العلمي للاغراض السلمية والعمل مع القطاع الصناعي العام والخاص ومع الوكالات الحكومية والمؤسسات التعليمية لاستعادة البنية التحتية والقاعدة الصناعية في العراق وتحسينها وكذلك العمل على نقل التكنولوجيا والاستفادة منها.

### • ستراتيجية النشاط الصناعي الخاص

في عقد التسعينات تم اعتماد سياسة دعم القطاع الصناعي الخاص عن طريق تمويل المشاريع الصناعية من خلال منحها القروض بدعم من الدولة من اجل تطويرها ورفع مستوى دخل المستثمرين وتحديث التكنولوجيا وكذلك رعاية المناطق الصناعية في العراق وايصال الخدمات اللازمة لهذه المناطق ورعاية الصناعات الصغيرة والحرفية من خلال الدعم المتواصل لها بمنحها القروض وتزويدها بالمواد الاولية والمنتجات النفطية من اجل ديمومة عملها والمساعدة على تسويق منتجاتها وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية.

وبعد فرض الحصار الاقتصادي منع القطاع الخاص من استيراد العديد من المواد ومن ضمنها المواد الضرورية في الصناعة وقد لجأت الدولة الى مساعدة القطاع الخاص عن طريق اعتماد مبدأ التكامل الصناعي بين القطاع الحكومي والقطاع الصناعي الخاص.

وفي عام 1999 تم تقديم الدعم لهذا القطاع من خلال مذكرة التفاهم وبالتعاون مع شركة سومو حيث تم ابرام عقود مع شركات اردنية وسورية وتركية لاستيراد مواد اولية للقطاع

الخاص وكذلك تم توقيع عقد مع شركة نوراي داش التركية لاستيراد مكائن الا ان العقد تم تجميده بسبب الظروف التي مر بها البلد بعد عام 2003.

وبعد عام 2003 عانى القطاع الصناعي الخاص من انهيار وضعف كبير حيث توقفت اغلب المنشآت الصناعية العائدة للقطاع الخاص.

ساهمت وزارة الصناعة والمعادن واعتبارا من 2006 ومن خلال المديرية العامة للتنمية الصناعية بمنح (8346) اجازة تاسيس مشروع صناعي موزعة على القطاعات الصناعية وتم اكمال تاسيس (605) مشروع ، اضافة الى توفير الدعم للمشاريع الصناعية باعطائهم القروض الميسرة حيث بلغ عدد المشاريع المستفيدة (5414) بمبلغ اجمالي قدره (93.4) مليون دولار لعام 2008 (اي ما يعادل(112080) مليون دينار)، اضافة الى (1636) مشروع خلال عام 2007 بمبلغ اجمالي قدره (20) مليون دولار (اي ما يعادل (24) مليار دينار) وكذلك توفير الدعم للمشاريع الصناعية من خلال توفير فرص الحصول على قطع اراضي صناعية لـ (3015) مشروع وتوفير مستلزمات تشغيلية من مواد اولية ومحروقات لـ (5241) مشروع.

## ب. ستراتيجية التنمية الوطنية 2007-2010

ازاء الواقع الصناعي المتردي كما لاحظناه اعلاه وخاصة بعد عام 2003 وبعد ما اصابه من تدمير قدرت استراتيجية التنمية الوطنية (NDS) للمدة 2007-2010 الحاجة الى انفاق (63960) مليار دينار للنهوض بالنشاط الصناعي (النفط والغاز، الكهرباء، الاستخراجية والتحويلية) وشكل ذلك مانسبته (28%) من مجموع المبالغ المخصصة للأنشطة الاقتصادية كافة والبالغة (225240) مليار دينار.

وبذلك كان من المتوقع ان ينمو القطاع النفطي بمعدل سنوي مركب (13%) خلال هذه المدة اما القطاع غير النفطي فينمو بمعدل (37%) بالاسعار الجارية لزيادة نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لتصبح (40.6%) في عام 2010 بعد ان كانت (23%) في عام 2006.

ويتوقع ان يساهم الاستثمار المحلي بحدود (94200) مليار دينار وما تبقى والذي يبلغ (131040) مليار دينار يفترض العمل على توفيره من مصادر التمويل الخارجية والذي يشكل بحدود (58.2%) من مجموع الاستثمارات المطلوب توفيرها .

الا انه ومن خلال الارقام الواردة في الجداول (1-3) ادناه نلاحظ ان التخصيص الفعلي لنشاطي الكهرباء والنفط والغاز خلال المناهج الاستثمارية للسنوات 2007-2009 لم ترق الى المستوى المطلوب كما هو مشخص في استراتيجية التنمية الوطنية للسنوات 2007-2010.

اما التخصيص الفعلي لنشاط الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط) فلم يصل الى ما هو مطلوب في استراتيجية التنمية الوطنية خلال عام 2007 الا انه ازداد في عامي 2008 و2009 بمقدار مرتين ونصف المرة عما مشخص في تلك الاستراتيجية ويلاحظ ان استراتيجية التنمية اهلكت القطاع الصناعي العام وركزت على القطاع الخاص وأهمل القطاع العام لفترة من الزمن حتى عام 2008.

### جدول رقم (1)

نسبة التخصيصات المقررة الى التخصيصات المقترحة في استراتيجية التنمية الوطنية NDS لنشاط النفط والغاز

(المبالغ بملايين الدنانير)

السنوات	التخصيصات المقترحة في NDS	التخصيصات المقررة في الموازنة الاستثمارية	نسبة المقر الى NDS	نسبة المصروف الى التخصيصات السنوية
2004	-	1200000	-	57%

48%	-	3000000	-	2005
31%	-	4433000	-	2006
60%	29%	2875008	10080000	2007
98%	37%	3854602	10440000	2008
-	23%	2603550	11160000	2009

### جدول رقم (2)

نسبة التخصيصات المقررة الى التخصيصات المقترحة في استراتيجية التنمية الوطنية NDS لنشاط الكهرباء

(المبالغ بملايين الدينانير)

نسبة المصروف الى التخصيصات السنوية	نسبة المقر الى NDS	التخصيصات المقررة في الموازنة الاستثمارية	التخصيصات المقترحة في NDS	السنوات
80%	-	201000	-	2004
70%	-	440000	-	2005
71%	-	1746030	-	2006
87%	24%	1745055	7200000	2007
98%	85%	4473787.8	5280000	2008
-	30%	1275383.4	4200000	2009

### جدول رقم (3)

نسبة التخصيصات المقررة الى التخصيصات المقترحة في استراتيجية التنمية الوطنية NDS للنشاط التحويلي والاستخراجي (عدا النفط)

(المبالغ بملايين الدينانير)

نسبة المصروف الى التخصيصات السنوية	نسبة المقر الى NDS	التخصيصات المقررة في الموازنة الاستثمارية	التخصيصات المقترحة في NDS	السنوات
80%	-	7370	-	2004
100% (8%)	-	7252	-	2005
100% (51%)	-	(14497)13500	-	2006

100% (31%)	11% (12%)	40750 (41775)	360000	2007
100% (30%)	278%	668165	240000	2008
-	248%	595000	240000	2009

ملاحظة: ارقام التخصيصات المقررة ونسبة الصرف تمثل المبالغ التي تم تزويدنا بها من قبل ممثل وزارة الصناعة والمعادن في لجنة تحليل القطاع الصناعي اما المبالغ الموضوعه بين قوسين تمثل المبالغ التي تم تزويدنا بها من قبل قطاع الخدمات الصناعية في وزارة الصناعة والمعادن.

## 2- واقع النشاط الصناعي بإبعاده المختلفة

### أ. الأبعاد الاقتصادية

شهد هذا النشاط تذبذباً في نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حيث بلغت النسبة ( 56.8%) عام 2007 بعد ان كانت (66.4%) عام 1979 انخفضت بعد ذلك الى (34%) عام 1988 ثم عادت بالتزايد وصولاً الى (69.2%) عام 1990 ثم ارتفعت الى (76.2%) عام 2001 وعادت بالانخفاض وصولاً الى (60.6%) عام 2004.

وعند متابعة تطور مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي منذ عام 2004 الى عام 2007 نلاحظ ارتفاع مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من (32235265.2) مليون دينار عام 2004 الى (61260111.9) مليون دينار عام 2007 بالاسعار الجارية اي بنسبة تطور بلغت (90%) عن عام 2004.

في حين ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988 من (21227.7) مليون دينار عام 2004 الى (22010.1) مليون دينار عام 2007 اي بنسبة تطور بلغت (3.7%) فقط عن عام 2004.

### جدول رقم (4)

الانتاج والناتج المحلي للنشاط الصناعي(النفط والغاز والكهرباء والصناعات التحويلية والاستخراجية)

للسنوات 2004-2007

(مليون دينار)

السنة	الانتاج	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988	تعويضات العاملين	فائض العمليات والاندثارات
2004	35936966.4	32235265.2	21227.7	844546.3	31315837.1
2005	48565655.3	44088536.2	19843.1	919428.1	42983450.4
2006	61163230.4	55283502.8	21003.2	1105085.8	53689192.2

		22010.1	61260111.9	2007
--	--	---------	------------	------

المصدر : قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.  
ملاحظة: المبالغ تشمل نشاط الماء.

ارتفع نصيب الفرد العراقي من اجمالي النشاط الصناعي بالاسعار الجارية من (1187740.059) دينار عام 2004 الى (2035422.515) دينار عام 2007 اي بنسبة تطور بلغت (71.4%).  
اما بالنسبة الى تكوين راس المال الثابت للنشاط الصناعي بالاسعار الجارية فقد تراوحت بين (2017718.6) مليون دينار عام 2004 الى (15670142.8) مليون دينار عام 2007 وقد استحوذ القطاع العام وبنسبة (99.6%) على تكوين راس المال الثابت للنشاط الصناعي.  
وفي ادناه تفاصيل المؤشرات الاقتصادية على مستوى الانشطة التابعة للنشاط الصناعي:

### ■ نشاط النفط والغاز

اكتشف النفط والغاز في العراق منذ اوائل القرن الماضي واصبح احد اهم مصادر الطاقة فيه، ومصدر رئيسي لرغد الاقتصاد الوطني وقد تآثر هذا القطاع بمجريات الاحداث التي مر بها العراق مما تسبب في تذبذب كميات النفط المصدر مع تأخر برامج وخطط استثمار الغاز المصاحب الذي يحرق هدرًا.

من خلال البيانات المتاحة نلاحظ بان معدل الانتاج اليومي للنفط الخام لعام 2004 بلغ (1995) الف برميل / يوم ثم ارتفع في عام 2008 الى (2285) الف برميل / يوم اي بنسبة تطور مقدارها (14.5%) عن عام 2004 الا انه وبالرغم من ذلك لم يستطع ان يصل الى معدل انتاجه في عام 1979 حيث بلغ اعلى انتاج له (3564) الف برميل / يوم.

وقد شهد تصدير النفط الخام للسنوات 2004-2007 زيادة حيث بلغت كمية النفط المصدر خلال عام 2004 (1535) الف برميل / يوم ارتفعت الى (1849) الف برميل / يوم عام 2008 اي بنسبة تطور مقدارها (20.5%) في حين بلغت قيمة النفط الخام المصدر خلال عام 2007 (39775.5) مليون دولار.

اما احتياطات الغاز المثبت فهو بحدود (3100) مليار متر مكعب والاحتياطات المحتملة بحدود (9000) مليار متر مكعب ومن البيانات المتوفرة فان كمية انتاج الغاز الطبيعي قد ازدادت في عام 2008 لتصبح (14848) مليون متر مكعب / سنة بعد ان كانت (13408) مليون متر مكعب / سنة في عام 2004 اي زيادة بنسبة (10.7%) ، الا ان نسبة (40.9%) من الغاز المنتج يتم حرقه.

اما في مجال صناعة المشتقات النفطية فقد تعرضت جميع منشآت التصفية في البلد الى اضرار بالغة بعد عام 1990 مما ادى الى انخفاض الطاقات الفعلية عن التصميمية بنسبة (32%)

لعام 2007 مما ادى الى حدوث عجز في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد لكل من منتج البنزين والنفط الابيض وزيت الغاز والغاز السائل.

أن تعرض محطات الطاقة الكهربائية الحرارية الى الدمار واستبدالها بمحطات توليد توربينية لإختصار الزمن اللازم لتوفير الطاقة الكهربائية أدى الى تقليل استهلاك زيت الوقود في المحطات الحرارية واستخدام زيت الغاز كوقود للمحطات البديلة مما تسبب بحدوث فائض كبير في زيت الوقود الذي تنتجه المصافي الحالية، مما استوجب اجراء حلول سريعة لإحتواء هذه المشكلة في الوقت الحاضر وذلك بتصدير جزء منه حسب الامكانيات التسويقية وحقق الباقي في بعض الابار النفطية لحين تنفيذ مشاريع الوحدات التحويلية (وحدات التكسير).

ومن البيانات نلاحظ ان كمية النفط الخام المكررة لعام 2004 بلغ (150) مليون برميل انخفض في عام 2007 الى (120.9) اي بنسبة (19.4%) ويعود ذلك الى انقطاعات التيار الكهربائي المتكررة عن المصافي النفطية، مما انعكس على حياة السكان ومعيشتهم حيث انخفض الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية الرئيسية (بنزين، نפט ابيض، زيت الغاز، زيت الوقود بانواعه، زيت التزييت الجاهز) فاصبح (18981) الف متر مكعب /سنة في عام 2005 بعد ان كان (20396) الف متر مكعب /سنة في عام 2004.

ونتيجة للظروف التي مر بها العراق بعد عام 2003 فقد تعرضت خطوط الانابيب النفطية الى (181) عملية تخريبية خلال الفترة 2006-2008 مقارنة بـ (170) عملية تخريبية خلال عام 2005، كما ادى تقادم تلك الخطوط الى حدوث عمليات تاكل في الانابيب بحدود (79) عملية للفترة 2006-2008.

ان اعتماد الاقتصاد العراقي ياتي بالدرجة الاولى على ايرادات النفط في تكوين الناتج والموازنة العامة حيث بلغت نسبة مساهمة النشاط النفطي (54%) من اجمالي الناتج المحلي لعام 2007 بالاسعار الجارية في حين بلغت نسبته في الناتج المحلي للنشاط الصناعي (95%) لعام 2007.

ومن البيانات المتوفرة فان نشاط النفط الخام قد ساهم في الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تراوحت بين (30808.5) مليار دينار عام 2004 الى (58203) مليار دينار عام 2007 بالاسعار الجارية اما بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988 فكانت المساهمة (19789.4) مليون دينار عام 2004 ارتفعت الى (20097.3) مليون دينار عام 2007.

ومن الملاحظ بان الناتج المحلي بالاسعار الجارية قد ازداد بمعدل نمو مقداره (23.7%) اما بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988 فقد ازداد بمعدل نمو قليلاً جداً مقداره (0.5%).

وقد استحوذ القطاع العام وبنسبة 100% على نشاط النفط الخام خلال الفترة 2004-2007.

جدول رقم (5)

الإنتاج والنتاج المحلي لنشاط النفط الخام للسنوات 2004-2007

(مليون دينار)

السنة	الإنتاج	النتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	النتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988	تعويضات العاملين	فائض العمليات والاندثارات
2004	34066985	30808541.6	19789.4	152418	30656123.6
2005	45359932.2	42379784.7	18319.6	152418	42168552.7
2006	56285208.6	52851810.9	19327.5	211232	52606614.9
2007		58202989.1	20097.3		

المصدر : قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

أما مساهمته في تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية فقد ازداد إجمالي التكوين لعام 2007 ليصبح (6000469.4) مليون دينار بعدما كان (448719) مليون دينار عام 2004 أي بمعدل نمو سنوي مقداره (137%).

في حين ارتفع إجمالي التكوين بالأسعار الثابتة لنشاط النفط من (932793.8) ألف دينار عام 2004 إلى (8911839.4) ألف دينار عام 2007 أي بمعدل نمو مقداره (112%)، مما يشير إلى تزايد الانفاق الاستثماري في نشاط النفط الخام.

#### ■ نشاط الكهرباء

يمثل نشاط الكهرباء ركيزة مهمة وأساسية لمعظم الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وإن درجة ارتباطه يعكس مدى درجة الارتباطات الإمامية والخلفية بين هذا القطاع وبقية القطاعات الاقتصادية .

وصلت السعة التصميمية التوليدية لمنظومة الطاقة الكهربائية الوطنية في العراق بما يقارب 9500 ميكا واط في مرحلة ما قبل حرب الخليج الثانية عام 1990، حيث كان الإنتاج يغطي

كامل الطلب على الطاقة لغاية عام 1994 حيث بدأ عجز توليد الطاقة بالتزايد بسبب نتائج الحروب والحصار الاقتصادي وتوقف الخطط التنموية مما نجم عنها تزايد فجوة العجز حيث بلغت طاقة التوليد المتحقق كمعدل سنوي 3425 م . واط مقابل طلب 4680 م . واط خلال عام 2003.

وبعد نيسان 2003 تدهورت حال الطاقة الكهربائية حيث بلغ معدل توليد الطاقة الكهربائية في عام 2004 بحدود (3828) ميكا واط ارتفع الى (4093) ميكا واط عام 2007 اي بنسبة تطور مقدارها (6.9%) في حين تراوح حجم الطلب بين (5442) ميكا واط عام 2004 الى (7839) ميكا واط عام 2007، الا انه وبالرغم من تلك الزيادة الحاصلة في الانتاج الا ان البلد ما زال يعاني من عجز في الطاقة الكهربائية بنسبة (48%) عام 2007. ويرجع سبب انخفاض حجم الطاقات الانتاجية من الطاقة الكهربائية الى جملة اسباب لعل من بينها، عمليات التخريب والتدمير التي لحقت بالمنظومة الكهربائية والمنشآت التابعة لها اضافة الى عمليات السلب والنهب التي طالت معظم المنشآت الاقتصادية بعد عام 2003 وتدهور نواحي الامن وعدم الاستقرار بالنسبة للعاملين في هذا النشاط الحيوي وما ترتب من نقص في مستلزمات انتاج النشاط والتمثلة بنقص وعدم وصول الوقود والمشتقات النفطية الى معظم المشاريع الخاصة بانتاج الطاقة الكهربائية اضافة الى صعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية اللازمة لادامة عمر المحطات ومنشآت انتاج الطاقة وتدهور وانخفاض مؤشرات الكفاءة الانتاجية اضافة الى تقادم محطات انتاج وتوليد الطاقة الكهربائية.

ومن البيانات المتاحة فان نشاط الكهرباء والماء قد حقق مساهمة في الناتج المحلي بقيمة تراوحت بين (441590.8) مليون دينار عام 2004 الى (1040914.1) مليون دينار عام 2007 بالاسعار الجارية ، اما بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988 فقد تراوحت القيمة المضافة بين (423.6) مليون دينار عام 2004 الى (709.1) مليون دينار عام 2007. ومن الملاحظ بان مساهمة نشاط الكهرباء والماء في الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ (1%) بالاسعار الجارية لعام 2007 اما مساهمته في الناتج المحلي للنشاط الصناعي فقد بلغت (1.5%) لنفس العام.

#### جدول رقم (6)

الانتاج والناتج المحلي لنشاط الكهرباء والماء للسنوات 2007-2004

(مليون دينار)

السنة	الانتاج	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988	تعويضات العاملين	فائض العمليات والاندثار

235106.9	202087.4	423.6	441590.8	379690.2	2004
366471.7	206483.9	489.6	588352.9	937306.6	2005
305954.2	221881.2	537.4	779387.5	1646806.1	2006
		709.1	1040914.1		2007

المصدر : قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

ملاحظة : المبالغ تشمل نشاط الماء.

وقد بلغ تكوين راس المال لنشاط الكهرباء والماء بالاسعار الجارية لعام 2007 (9339082.7) مليون دينار بعد ان كان (1368935.9) مليون دينار عام 2004 اي بمعدل نمو سنوي مقداره (89.5%).

### ■ نشاط الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)

شهد هذا النشاط تراجعاً في نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت النسبة (1.9%) عام 2007، بعد ان كانت هذه النسبة (6%) عام 1979 و (13.9%) عام 1988 ثم انخفضت الى (3.8%) عام 1990 واستمرت بالتراجع الى (1.5%) عام 2001 اما نسبة مساهمته في الناتج المحلي للنشاط الصناعي فلم يطرأ عليها اي تطور حيث بلغت (3%) لكل من عامي 2004 و 2007.

ويعود السبب في تراجع مساهمة نشاط الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط) الى انخفاض الطاقات الانتاجية بسبب الظروف الامني وانحسار المناخ المساعد للصناعة في اغراق الاسواق بالمنتجات الرخيصة وانعدام القوانين المنظمة للعمل الصناعي في ظل التحولات الجديدة وعدم وجود الاداة الفاعلة في تنفيذ القوانين الفاعلة وانحسار تجهيز الطاقة الكهربائية والغاز للمصانع الى حدود قليلة جدا وتعرض المنشآت الانتاجية العائدة للقطاع العام لاعمال التدمير والسلب والنهب مع عدم توفر التمويل اللازم لاعادة تأهيلها وتقدم الخطوط الانتاجية في الشركات الصناعية اضافة الى زيادة عدد العاملين عما كان عليه عام 2002 مما ادى الى تضخم عدد العاملين وزيادة عدد العمالة غير الفعالة المؤثرة على كلف الانتاج وصعوبة المنافسة وادى ذلك ايضا الى توقف نسبة كبيرة من منشآت القطاع الخاص عن العمل والتي تقدر بحدود 70% منها وذلك لعدد من الاسباب اهمها الظروف الامني وعدم القدرة على المنافسة مع الاستيراد وغيرها المستورد.

تقوم وزارة الصناعة والمعادن بتوجيه وتنمية النشاط الصناعي والتعديني من خلال ادارة (67) شركة مملوكة للدولة بضمنها (19) شركة تم الحاقها بالوزارة من هيئة التصنيع العسكري المنحلة وتضم هذه الشركات العامة بحدود 250 معملا في مختلف المجالات الصناعية تتوزع في ستة قطاعات صناعية ويتجاوز عدد المنتسبين (190) الف منتسب.

وقد شهد النشاط التحويلي والاستخراجي في القطاعين العام والخاص انخفاضا في عدد المنشآت لعام 2007 بنسبة (23.6%) مقارنة بعام 2004 الا ان عدد المشتغلين قد ازداد بنسبة (9%) مقارنة بعام 2007

من خلال البيانات المتاحة نلاحظ ان قيمة الانتاج تراوحت بين (1490291.2) مليون دينار عام 2004 الى (3231215.7) مليون دينار عام 2006 ، محققا بذلك مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تراوحت بين (985132.8) مليون دينار عام 2004 الى (2016208.7) مليون دينار عام 2007 بالاسعار الجارية اي بمعدل نمو سنوي مقداره (26.9%) اما بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988 فتراوحت بين (1014.7) مليون دينار عام 2004 الى (1203.7) مليون دينار عام 2007 اي بمعدل نمو سنوي مقداره (5.9%).

#### جدول رقم (7)

الانتاج والناتج المحلي لنشاط الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط) للسنوات 2004-2007

(مليون دينار)

السنة	الانتاج	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة اساس 1988	تعويضات العاملين	فائض العمليات والاندثار
2004	1490291.2	985132.8	1014.7	490040.9	424606.6
2005	2268416.5	1120398.6	1033.9	560526.2	448426
2006	3231215.7	1652304.4	1138.3	671972.6	776623.1
2007		2016208.7	1203.7		

المصدر : قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

اما مساهمته في تكوين راس المال الثابت بالاسعار الجارية فقد تراوحت بين (200063.6) مليون دينار عام 2004 الى (330590.6) مليون دينار عام 2007 اي بمعدل نمو بلغ (18.2%)، وبالرغم من هذا فان ما تحقق من زيادات في الاستثمار لا تزال اقل مما كان عليه خلال عام 2002، وهو يؤشر الحاجة الى ضرورة الاستغلال الامثل للطاقت القائمة وزيادة الانتاج والانتاجية لتحقيق معدلات نمو اعلى في الناتج بالاعتماد على الموجودات المتراكمة للتعويض جزئيا عن الانخفاض الحاصل في الاستثمارات.

ومما تقدم في اعلاه يمكن تلخيص الابعاد الاقتصادية للواقع الحالي للنشاط الصناعي بعدد من النقاط

التالية:

- 1- التأخر في توفير الدعم المالي للشركات الصناعية لاعادة اعمار وتاهيل الصناعات الاستراتيجية التي تسهم في اعادة اعمار العراق والبنية التحتية حيث لم تكن الموازنة الاستثمارية قبل عام 2008 كافية لاعادة تشغيل وتاهيل المعامل ، اذ بلغت في الاعوام 2004-2007 ( 7.3 ، 13.5، 7.2، 40.75مليار دينار عراقي) على التوالي.
- 2- غياب السياسات الحمائية النسبية للصناعات من الاستيرادات غير المنظمة للسلع والبضائع الاجنبية.
- 3- عدم وجود التشريعات والقوانين التي تضمن حقوق الملكية الفكرية من الاختراعات والابتكارات في مجال الصناعات والمشروعات الصناعية.
- 4- ضعف الدور الذي يمكن ان يضطلع اليه القطاع الخاص للمساهمة في المشاريع الاقتصادية والتنموية وذلك بسبب ضعف رأس المال الوطني لهذا القطاع ومحدودية خدماته المادية وبما لا يؤهله لمنافسة الاستثمارات والشركات الاجنبية.

### ب. الابعاد الاجتماعية

- 1- ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في البلد وذلك بسبب عدم وجود مشاريع صناعية **جديدة** تحفز الاستثمارات في مختلف القطاعات وتعمل على توفير فرص العمل لاستيعاب العاطلين.
- 2- اتساع ظاهرة الوسطاء في عمليات الاستيراد والتصدير والبيع والشراء للسلع والمنتجات الصناعية المتداولة في الاسواق المحلية وبالتالي انعكاس ذلك سلبا على دخل المواطن العراقي.
- 3- بسبب الظروف التي يواجهها البلد وما عاناه المجتمع العراقي من ويلات الحروب والحصار الاقتصادي فقد ترتب على ذلك ضعف المستوى الثقافي والعلمي ودرجة استعدادهم للتعامل مع التكنولوجيات المتطورة.
- 4- لا زالت بعض القيم والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي تسيطر وتتحكم بالدور الذي يمكن ان يؤديه المواطن العراقي في النهوض بالواقع الصناعي للبلد.

### ج. الابعاد البيئية

- بسبب الحروب السابقة فقد انعكست اثارها سلبا على بيئة العراق وذلك من خلال :-
- 1- يوجد اكثر من 25 مليون لغم ومقذوف غير منفلق تحت المياه والارض العراقية بحيث فوت الفرصة على انشاء العديد من المشاريع الصناعية.
  - 2- تعرض الاراضي الصالحة للزراعة الى ظاهرة التصحر بحيث ترتب على ذلك قلة المحاصيل الزراعية التي تستخدم كمادة اولية في المشاريع الصناعية.

- 3- تعرض البيئة العراقية الى التلوث بالعديد من المخلفات الغازية والسائلة (اشعاعية وكيميائية بيولوجية) يتطلب ازالتها سنوات عديدة ويحد من الفرص الاستثمارية في المشاريع الصناعية.
- 4- ضعف حضور وتفاعل العراق مع الاتفاقيات التي تعنى بتحسين وحماية البيئة.
- 5- عدم اعتماد معايير الجودة الشاملة في ادارة البيئة العراقية.
- 6- لا زالت بعض الانشطة تصرف مخلفاتها السائلة الى المصادر المائية بدون معالجة مما تشكل خطرا على البيئة المائية لانها تحتوي على مواد سامة وفضلات عضوية نتروجينية وفوسفاتية تؤثر على استهلاك الاوكسجين المذاب والحاق اضرار بليغة بالاحياء المائية.
- 7- العديد من المشاريع غير مطابقة للمحددات البيئية الموقعية مثل معمل الاسمنت في بادوش ومعمل سمنت الفلوجة ومعمل سمنت الجنوب مما تشكل خطر على مراكز الاستيطان نتيجة انبعاث الملوثات الغازية المختلفة.
- 8- عدم توفر وسائل السيطرة على الانبعاثات الغازية في معامل الطابوق والسمنت وان وجدت فهي غير كفوءة اضافة الى استخدام الوقود غير النظيف (النفط الاسود) وتطبيق الحالة على محطات توليد الطاقة الكهربائية ومصافي النفط.
- 9- عدم كفاءة وحدات المعالجة للمخلفات السائلة في الشركات والمعامل الانتاجية التابعة للقطاعات (العام,المختلط,الخاص) مما يؤدي الى تصريف مياه غير مطابقة للمحددات البيئية الى الانهار او المجاري العامة او المبازل.
- 10- استخدام تكنولوجيا منخفضة المستوى ونقص في الموارد المالية اللازمة للمعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الخطرة او لتطوير التكنولوجيات المستخدمة.
- 11- عدم توفر مرافق فنية مخصصة لنقل وتخزين ومعالجة وطمر او حرق النفايات الخطرة في محافظات العراق مما يشكل مخاطر صحية وبيئية كبيرة تؤدي الى تلوث الهواء والترربة والمياه او تتعداها لتستهدف حياة الانسان والاحياء الاخرى.
- 12- عدم وجود تشريعات تلزم اصحاب الصناعة مسؤولية تحمل كلفة جمع ونقل ومعالجة المخلفات الصلبة.

### 3- التحديات التي تواجه عملية التنمية

- 1- ان من اهم التحديات التي تواجه عملية التنمية على ضوء سياسة السوق المفتوح هو اصدار القوانين والتعليمات فيما يخص النظام المصرفي والحماية النسبية للمنتجات العراقية والاستثمار المحلي والاجنبي والحكومي وتضخم عدد العاملين وغيرها من القوانين لدعم القطاع الخاص وتوفير الفرص للمشاركة في المشاريع الكبيرة بين الدولة والقطاع الخاص.
- 2- هجرة الكفاءات العلمية والكوادر الفنية التي يعتمد عليها القطاع العام والخاص في بناء الخطط ورسم السياسات وتنفيذ المشاريع ونقل الخبرة المتراكمة الى الاجيال الحالية.
- 3- حاجة القوى العاملة في النشاط الصناعي الى بناء القدرات لتاهيلهم لمواكبة التطورات التكنولوجية.
- 4- عدم وجود مناطق صناعية نموذجية للقطاع الصناعي الخاص في عموم المحافظات مما يسبب العشوائية في توزيع الصناعات الملوثة وزيادة التلوث البيئي مما يؤثر بصورة سلبية على الصحة العامة.
- 5- ضرورة اعادة النظر بالتصاميم الاساسية للمدن والمحافظات العراقية وبالشكل الذي ينظم عملية التوزيع المكاني للسكان والتوزيع المكاني للمشاريع.
- 6- تقادم الخطوط الانتاجية لمعظم المنشآت الصناعية بشكل كبير واستخدام تكنولوجيا قديمة في الانتاج لمعظم المعامل مما يؤدي الى ارتفاع اسعار المنتج اضافة لرداءة النوعية وعدم منافسة المنتج لمثيله المستورد من ناحية السعر والنوعية وان تطويرها يحتاج الى مبالغ كبيرة.
- 7- عدم توفر الطاقة (الكهرباء والوقود) لكثير من المشاريع الصناعية مما ادى الى شحة في المنتجات النفطية وكذلك انخفاض انتاج المعامل الذي انعكس على سعر كلفة المنتج.
- 8- التجاوز على خطوط الشبكة الكهربائية والاستثناءات غير المبررة على الشبكة مما ادى الى عدم توفر الطاقة الكهربائية للمنشآت الصناعية بصورة صحيحة.
- 9- شحة الموارد المائية وانخفاض منسوب الانهر يؤدي الى انخفاض القدرة التوليدية لمشاريع محطات الكهرباء البخارية والكهررومائية وحرمان المشاريع الصناعية من هذه القدرة.
- 10- تلوث المياه نتيجة لتصريف المياه الصناعية والمخلفات الخطرة الناتجة عن مختلف النشاطات نتيجة لعدم معالجتها قبل رميها في الانهر.

11- عزوف الشركات العالمية والمحلية عن الحضور والتواجد في مواقع العمل بسبب الوضع الأمني السيئ الذي نجم عنه ظهور شركات ومكاتب ضعيفة ووسيطه مما أدى الى زيادة رقعة الفساد والتكؤ في العمل.

12- الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في جميع المؤسسات والمنشآت .